تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر

دراسة حالة بنك البركة الجزائري

Activating Islamic banking in Algeria The case of Al Baraka Bank Algeria

د. سعيدة تلخوخ [1] / جامعة امحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، s.telkhoukh@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 01 / 05 / 2021 تاريخ القبول: 2021/06/07 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص

لازالت الصيرفة الإسلامية في الجزائر تواجه بعض التحديات رغم صدور القانون 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020المتعلق بالصيرفة الإسلامية، التي يتطلب تفعيلها رقمنتها والتوعية بأهميتها، إنشاء لجنة وطنية لمراقبتها، توحيد الفتاوى الشرعية لها، تكوين خبراء في المجال، وتعزيز إنشاء فروع للبنوك الإسلامية، حيث تستند أعمال الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى مجموعة من الفروع والمؤسسات المالية الإسلامية وعلى رأسها بنك البركة الجزائري الذي يوفر توليفة من المنتجات المالية للمؤسسات، المهنيين والأفراد، باعتماد صيغ متنوعة مثل: الإجارة، الاستصناع، والمشاركة .

الكلمات المفتاحية : الصيرفة الإسلامية، البنوك الإسلامية، صيغ التمويل الإسلامي.

تصنيف JEL : G29 ؛ G21 ؛ G19.

***Abstract*:**

Islamic banking in Algeria still faces some challenges despite the issuance of Law 20-02 of March 15, 2020 related to Islamic banking, which requires activating its digitization and awareness of its importance, establishing a national committee to monitor it, unifying legal fatwas for it, training experts in the field, and promoting the establishment of bank branches Islamic banking, as the Islamic banking business in Algeria is based on a group of Islamic branches and financial institutions, on top of which is the Algerian Al Baraka Bank, which provides a combination of financial products to institutions, professionals and individuals, by adopting various formulas as: Leasing, ordering to make, and Sharing.

Keywords: Islamic banking, Islamic banks, Formulas of Islamic finance.

Jel Classification Codes : *G29 ; G21 ; G19.*

[1] المؤلف المرسل: سعيدة تلخوخ، الإيميل: s.telkhoukh@univ-boumerdes.dz

I - تمهيد :

أصبح التمويل الإسلامي يحظى بأهمية بارزة بعد الأزمات والاختلالات الجوهرية العاصفة بالنظام المالي التقليدي، حيث تزايدت مناداة الاقتصاديين بضرورة الاعتماد على الصيرفة الإسلامية التي تعد البنوك الإسلامية القائمة بأعبائها والهوية للنشاط النقدي الإسلامي .

والجزائر على غرار دول العالم تعمل على تفعيل الصيرفة الإسلامية في نظامها المالي، من خلال بعض الفروع والمؤسسات المالية الإسلامية مثل ما هو الحال بالنسبة لتجربة بنك البركة الإسلامي، غير أنها تواجه العديد من العوائق التي تحد من تطورها، مما يستدعي توفير مجموعة من المتطلبات لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، و يعزز دورها في التمويل .

I.1- إشكالية البحث :

ما مدى تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر وبالأخص في بنك البركة الجزائري؟

I.2. - الأسئلة الفرعية :

تندرج مجموعة من الأسئلة الفرعية تحت هذه الإشكالية، وهي تتمثل في ما يلي:

- ما هو مفهوم الصيرفة الإسلامية؟
- ما هو واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟
- ما هو واقع الصيرفة الإسلامية في بنك البركة الجزائري؟

I.3. - الفرضيات :

كإجابة أولية عن الأسئلة الفرعية، يمكن تقديم الفرضيات التالية:

- ربما يقصد بالصيرفة الإسلامية الأعمال البنكية الصادرة عن البنوك الإسلامية ؛
- ربما لا يزال النظام المصرفي الجزائري حديث العهد بالصيرفة الإسلامية؛
- قد تعتمد الصيرفة الإسلامية في بنك البركة الجزائري على التمويل بالمشاركة.

I.4. - أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

- تقديم إطار نظري حول الصيرفة الإسلامية؛
- محاولة تحديد واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر بالتركيز على الإطار القانوني والتشريعي إلى جانب المخاطر ومتطلبات التفعيل؛
- دراسة تجربة بنك البركة الجزائري فيما يتعلق بنشاطه في مجال الصيرفة الإسلامية بالتركيز على الخدمات المالية التي يقدمها وبالأخص صيغ التمويل الإسلامي.

I.5. - أهمية البحث :

يستمد هذا البحث أهميته من طبيعة موضوعه المتعلق بالصيرفة الاسلامية التي أصبحت تفرض أهميتها في الاقتصاد، خاصة بعد الأزمات المالية التي أثبتت ضرورة الاعتماد على اقتصاد بعيد عن الفائدة يتضمن صيغ تمويل لاربوية إسلامية، ومن أهمها: الإجارة أو الاعتماد الايجاري، المرابحة، السلم، الاستصناع، المشاركة، وهذا من زاوية اقتصادية.

I.6. - الدراسات السابقة:

- دراسة " لامية شهبون" الموسومة "المخاطر البنكية وأثرها على التسهيلات الائتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية"، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016/2015:

جاءت هذه الدراسة للتعرف على التسهيلات الائتمانية والمعايير المتبعة في رسم السياسة الائتمانية في البنوك التجارية ومحدداتها، مع التركيز على المخاطر وتحديد الأكثر منها تأثيرا على التسهيلات الائتمانية، ثم التعرف إلى أهم أساليب إدارة المخاطر في البنوك في ظل الإصلاحات البنكية، وهذا في حالتي البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين المخاطر البنكية والتسهيلات الائتمانية في البنوك عينة الدراسة، وأن أكثر المخاطر تأثيرا هي مخاطر الائتمان ثم مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل، في ظل وجود علاقة طردية بين حجم الودائع والتسهيلات الائتمانية، كما أن البنوك العمومية تستخدم المعايير القديمة مقارنة مع البنوك الخاصة.

- دراسة " رشيد زرقط" الموسومة " بدائل التمويل في النظام المالي الإسلامي دراسة حالة الصيرفة الإسلامية بدولة السودان للفترة 1991-2014"، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة02، 2016/2015:

جاءت هذه الدراسة بهدف دراسة التمويل الإسلامي الذي ينتج عنه نتائج متعلقة بتوازن حجم النقد ونظيره من السلع والخدمات كشرط مسبق للتنمية الاقتصادية، كما تم إسقاط الموضوع على الصيرفة الإسلامية بالسودان .

أظهرت نتائج الدراسة أن التمويل الإسلامي لا ينشأ إلا بمقابل إنتاج أو بيع أو معاملة اقتصادية حقيقية وهذا ما يميزه عن التمويل التقليدي الذي ينشأ بمجرد حاجة أو رغبة المتمول، وهذا الترابط بين الاقتصاد الحقيقي والحجم النقدي في التمويل الإسلامي يبرزه تماما المعيار الشرعي للتفرقة بين صيغ البيوع القائمة على المداينات الشرعية وبين التمويل الربوي، كما بينت الدراسة أن المصارف الإسلامية بالسودان لم تؤد دورها في تمويل التنمية الاقتصادية.

- دراسة " سعيدة ضيف" الموسومة "إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية"، وهي مقال منشور في "مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية"، المجلد 03، العدد 02، 2019:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى التعرف على بعض صيغ التمويل من خلال نظام التمويل الإسلامي، والمتمثلة في : المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإيجار، السلم، الاستصناع، والتعرف على المخاطر التي صادفت المؤسسات الإسلامية في التمويل عن طريق كل صيغة من صيغ التمويل الإسلامية، ومعرفة الأساليب الملائمة لإدارة مخاطرها.

وتم التوصل إلى أن الاعتماد الرئيسي في التمويل في الدول الإسلامية ينصب على المصادر الخارجية رغم وجود مصادر داخلية متنوعة وكثيرة يمكنها أن تغطي العجز في التمويل، الأمر الذي خلق مشاكل عديدة لهذه الدول أهمها المديونية الخارجية، كما أن إدارة المخاطر عملية ضرورية للتقليل من المخاطر والتحوط منها مستقبلا وبالتالي ضمان بقاء واستمرارية وإنجاح العمل المصرفي الإسلامي.

- دراسة "عبد الرزاق معايزية" الموسومة "أدوات التمويل الإسلامي وإمكانية إدماجها في القطاع المصرفي الجزائري"، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2018/2017:

جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على أهم العوامل التي تتحكم في عملية إدماج أدوات التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي الجزائر، كما تناولت مختلف المفاهيم الخاصة بالقطاع المصرفي الجزائري ومسيرة إصلاحه ومؤشرات أدائه.

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن تطبيق الصيرفة الإسلامية وتبني وإدماج أدوات التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي الجزائري تتحكم فيه عدة متغيرات و تعترضه جملة من المعيقات القانونية والتنظيمية والبيئية، ما تطلب اقتراح حلول ومعالجات تندرج ضمن تصورات وسياقات وممارسات كلية لا تزال في كثير من الأحيان حبيسة المنطق المصرفي التقليدي.

- دراسة "وردة الواحشي " الموسومة "محاولة بناء نظام متوازن لتعزيز الأداء المالي في البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري"، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2016/2015:

جاءت هذه الدراسة بهدف معالجة مختلف جوانب تقييم الأداء في البنوك الإسلامية بتطبيق أسلوب بطاقة الأداء المتوازن وإمكانية تكييفه وطبيعة هذه البنوك من أجل تعزيز أدائها وتحقيق أهدافها التنموية وغاياتها الإستراتيجية مع دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري بالاعتماد على الاستبيان.

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى صعوبة تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في بنك البركة الجزائري نظرا لنقص الشفافية ما يحول دون النجاح في الحصول على النتائج المرجوة، كما يعتبر معدل التدريب ومعدل الشهادات المحصلة مؤشري أداء في غاية الأهمية في بنك البركة الجزائري لأنهما يؤثران ويتأثران بالعديد من مؤشرات الأداء لديه.

I.7. - هيكل البحث :

من أجل الإلمام بحيثيات الموضوع، قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة محاور، وهي:

- مفهوم الصيرفة الإسلامية؛
- واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- تجربة بنك البركة الجزائري في تفعيل الصيرفة الإسلامية.

II- مفهوم الصيرفة الإسلامية :

II- 1- تعريف الصيرفة الإسلامية :

هي نظام مصرفي يستمد أحكامه من فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية، إذ تنضبط صيغ استقطابها وتوظيفها للأموال بضوابط الشريعة الإسلامية ووفقا لصيغ البيوع والمشاركات.[1]

II- 2- خصائص الصيرفة الإسلامية :

تتميز الصيرفة الإسلامية بخاصيتي: المصداقية الشرعية (أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن)، والكفاءة الاقتصادية(يستدعي البحث في الربح القياسي، الربح البديل والتكلفة، ويمكن لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في عمولات الوساطة والسمسرة).[2]

II- 3- تعريف التمويل الإسلامي :

يعرف التمويل الإسلامي على انه تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص يريدها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية .ويشمل التمويل الإسلامي إطارا شاملا من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تغطي كافة الجوانب الحياتية، حيث يتميز التمويل الإسلامي بأنه يتم الحصول عليه دون كلفة (والتكلفة هي المبلغ الذي يخصم من الإجراء قبل الوصول إلى الربح)، كما أن التمويل الإسلامي يوفر المال بصيغ مختلفة تتناسب مع تعدد النشاطات الاقتصادية، فكل نشاط أو مجموعة من الأنشطة تناسبها صيغة أو عدد محدد من الصيغ.[3]

II- 4- مخاطر الصيرفة الإسلامية :

يتعرض العمل البنكي الإسلامي بطبيعته إلى مخاطر عالية بسبب اعتماده في نشاطه على أموال المودعين، وتنقسم المخاطر البنكية إلى الأنواع التالية:[4]

- المخاطر المالية، تظهر هذه المخاطر من خلال إدارة الميزانية العمومية للبنوك، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشرافا مستمرين من طرف إدارة البنوك وفقا لتوجه وحركة السوق والأسعار والأوضاع الاقتصادية، ومن أهم أنواع المخاطر المالية: المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة؛

- المخاطر التشغيلية، تنتج هذه المخاطر بسبب عطل في النظام الحاسوبي للبنك أو بسبب أخطاء بشرية أو مشاكل بين العاملين أو اضطرابات يقوم بها العاملون؛

- المخاطر القانونية، ترتبط هذه المخاطر بمدى وضوح العقود المالية موضع التنفيذ، كما يمكن أن تكون ذات طبيعة داخلية مثل :الاحتيال وعدم الالتزام بالضوابط الشرعية والقوانين ؛

- مخاطر محدودية المنتجات، مهما تنوعت المنتجات البنكية للبنوك الإسلامية، إلا أنها تبقى محدودة مقارنة مع المنتجات البنكية التقليدية، ذلك أن استنباط وابتكار منتجات جديدة يستلزم وقتا وإجراءات شرعية بالإضافة إلى المخاطر المصاحبة للمنتج الإسلامي الجديد.

II- 5- إدارة مخاطر الصيرفة الإسلامية :

يمكن إجمال إجراءات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية فيما يلي:[5]

- على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إتباع إجراءات سليمة لإدارة وتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر، بما في ذلك تحديد المخاطر وقياسها وتخفيفها ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها، إن هذه الإجراءات تتطلب تطبيق سياسات ملائمة، وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات إدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير الداخلية عن المخاطر بما يتناسب مع مدى ونطاق وطبيعة أنشطة تلك المؤسسات؛

- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من وجود نظام رقابة كاف يتضمن إجراءات مناسبة للمراجعة والمطابقة، ويجب أن تكون إجراءات الرقابة مطابقة للقواعد والمبادئ الشرعية، وللسياسات والإجراءات الداخلية للمؤسسات المالية الإسلامية وتلك التي تفرضها السلطات الإشرافية، كما يجب أن تأخذ تلك الإجراءات في الاعتبار سلامة إجراءات إدارة المخاطر؛

- إن التأكد من جودة نوعية ودقة توقيت تقارير الإبلاغ عن المخاطر التي تقَدم للسلطات الرقابية هو من مسؤوليات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، والتي يجب أن يكون لديها نظام معتمد لإعداد التقارير، وأن تكون مستعدة لتقديم المعلومات الإضافية والطوعية اللازمة لتحديد المشاكل المستجدة التي يحتمل أن تؤدي إلى نشوء مخاطر انعدام الثقة، حيث يلزم أن تبقى المعلومات الواردة في التقرير سرية وأن لا يتم الإفصاح عنها للجمهور؛

- فيما يتعلق بأصحاب حسابات الاستثمار، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تقوم بتقديم إفصاحات عن المعلومات لهؤلاء بصورة منتظمة لكي يتمكنوا من تقييم المخاطر المحتملة لاستثماراتهم والعوائد عليها، ومن أجل حماية مصالحهم عند اتخاذ قراراتهم، و وتستخدم لهذا الغرض المعايير الدولية المعمول بها لإعداد التقارير المالية والمراجعة والتدقيق.

III- واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

III- 1- البنوك الإسلامية في الجزائر:

تستند أعمال الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى مجموعة من الفروع والمؤسسات المالية الإسلامية العربية إلى جانب نوافذ لبنوك تقليدية محلية والمتمثلة في:[6]

- بنك البركة الجزائري، تأسس سنة 1990، وهو أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر؛

- بنك السلام الذي دخل السوق المصرفية سنة 2008؛

- المؤسسة العربية المصرفية، تأسست سنة 1998 وهي تقدم خدمات مصرفية إسلامية عن طريق فرع "بنك ABC الإسلامي" بهدف طمأنة العملاء والأطراف المقابلة بشأن استمرار توافق ومصداقية المنتجات والخدمات؛

- النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر AGB؛

كما سمحت الحكومة لبنوك عمومية بفتح نوافذ إسلامية بدء من نوفمبر 2017 بداية بداية بـ"القرض الشعبي الجزائري"، "الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط"، و"بنك التنمية المحلية" للمساهمة بزيادة الادخار المحلي وتوفير التمويل.

III- 2- التطورات التشريعية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر:

بالرغم من السبق الجزائري لتطبيق الصيرفة الإسلامية مقارنة بدول المغرب العربي، إلا أن السلطات المالية والنقدية في الجزائر أهملت الإطار القانوني والتشريعي لتطويرها، حيث ظلت البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر خاضعة لنفس الأطر القانونية للنشاطات المالية التقليدية، ولا تستفيد من خدمات البنك المركزي في تعامله التمييزي مع البنوك الأخرى خاصة فيما يتعلق بإعادة التمويل، وبعد أكثر من 26 سنة من نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر جاء إقرار مجلس النقد والقرض على التنظيم المتعلق بشروط ممارسة البنوك والمؤسسات المالية للعمليات البنكية المتعلقة بالمالية التساهمية الخاصة بالمنتجات المالية الإسلامية، وجاء هذا الإجراء في ظل تزايد المطالبة بتقنين المالات البنكية الإسلامية، حيث أن التنظيم 02/18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، يحدد القواعد المطبقة على المنتجات التساهمية التي لا تقضي إلى قبض أو دفع فوائد ربوية، وتتمثل هذه المنتجات في: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع والسلم، إضافة إلى الإيداع في حسابات الاستثمار وضوابط فتح الشبابيك في البنوك التقليدية.

وتؤكد هذه الخطوة على جدية السلطات الجزائرية في دمج المؤسسات المالية الإسلامية في النظام المالي الجزائري، وفتح المجال أمام الاستفادة من قدرتها على توسيع أدوات التمويل والادخار والاستثمار للمؤسسات والأفراد وهذا من شأنه إزالة أحد أكبر المعيقات لتطور صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر، فبالرغم من عدم وجود مواد تنظم المنتجات المالية الأخرى (التأمين التكافلي والصكوك الإسلامية) فانه يوجد على الأقل تنظيم تشريعي ينظم عمل المؤسسات المالية الإسلامية في شقها المتعلق بالصيرفة ومنتجاتها

المختلفة، وبالتالي فإن توفر الإطار القانوني والتشريعي يساعد هذه المؤسسات على أداء أدوارها التنموية والاقتصادية وفق خصوصيتها.[7]

كما صدر القانون 02-20 المؤرخ في 15 مار س 2020 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية، حيث سعى المشرع من خلاله إلى توضيح ممارسة البنوك والمؤسسات المالية لمنتجات الصيرفة الإسلامية ولا سيما فيما يتعلق بفتح النوافذ الإسلامية وذلك من خلال اثنا وعشرين مادة ،حيث تضمن ما يلي[8]:

- تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها وشروط ممارستها؛
- ضرورة الحصول على ترخيص من بنك الجزائر لممارسة هذا النوع من العمليات ؛
- يشترط في عمليات الصيرفة الإسلامية مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية و عدم ارتباطها بتحصيل أو تسديد الفوائد؛
- ضرورة الالتزام بالنسب الاحترازية المطابقة للمعايير التنظيمية في البنوك والمؤسسات المالية ؛
- الرغبة في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية؛
- ترتبط العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية بمختلف صيغ التمويل الإسلامي(المرابحة، المشاركة،المضاربة، الاستصناع،الإجارة، حسابات الودائع،الودائع في حسابات الاستثمار)؛
- تحديد وشرح العمليات المتعلقة بمختلف المنتجات الإسلامية المصرح بها بداية من المادة5 إلى المادة 12 من نفس التنظيم، مع إلزامية الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر بممارستها؛
- ضرورة الحصول على شهادة مطابقة المنتجات المذكورة لأحكام الشريعة من طرف الهيئةالشرعية الوطنية لإفتاء الصناعة المالية الإسلامية؛
- ضرورة اعتماد البنك الراغب في تبني منتجات الصيرفة الإسلامية على هيئة الرقابة الشرعية (تتكون الهيئة من ثلاثة أشخاص تعينهم الجمعية العامة وذلك وفقا للمادة 15 من التنظيم)؛
- يعرف شباك الصيرفة الإسلامية على أنه هيكل ضمن بنك أو مؤسسة مالية مكلف حصرا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية بحيث يكون مستقلا ماليا ومحاسبيا عن باقي الهياكل الأخرى؛
- ضرورة استقلال حسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن ؛
- الاعتماد على هيكل تنظيمي ومستخدمين متخصصين في العمليات المالية الإسلامية.

III- 3- معيقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

يمكن إجمال أهم المعيقات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ما يلي[9]:

-اختلاف المبادئ و القوانين بين المصرف الإسلامي و المصرف التقليدي يسبب إشكالية الموائمة مع البنك المركزي، وهو ما يجعلها تعاني من صعوبة الحصول على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها انطلاقا من أن الأحكام المتبناة من طرفها والتي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية و التي لا تجيز لها اللجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلباتها. كذلك عندما تحتاج للسيولة فهي لا ترجع للبنك المركزي في ذلك بسبب الفائدة الربوية التي يفرضها على القروض التي يمنحها أو على عمليات خصم الأوراق التجارية كون مثل هذه الأعمال تتعارض مع الشريعة الإسلامية؛

-عدم تطوير النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية؛

-عدم فهم المتعاملين مع المصارف الإسلامية لطبيعة عملها، و هذا أدى إلى الخلط بين نظام التمويل الإسلامي و الصناعة المالية التقليدية مما دفع بالكثير من المسلمين ذاتهم إلى الاعتقاد بأن الأمر مجرد تحايل و أن

الصيرفة الإسلامية هي مجرد ربا مقنن و تلاعب بالمصطلحات بين معدل الفائدة و هامش الربح التي تقوم عليه الصيرفة الإسلامية؛

-افتقار موظفي البنوك الإسلامية للتأهيل و التكوين و الكفاءة، و ذلك لعدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري في المصارف الإسلامية الجزائرية،حيث يلاحظ أن معظم إطارات و موظفي هذه المصارف غير ملمة بالمعلومات الكافية حول العمل المصرفي الإسلامي مما يؤدي بالمصرف إلى التوجه نحو الصيرفة التقليدية والانحراف عن الأهداف و المبادئ المنوطة بالصيرفة الإسلامية.

III- 4- متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

لإنجاح التمويل الإسلامي في الجزائر لا بد من تحقيق ما يلي:[10]

- رقمنة العمل في البنوك الإسلامية واستعمال أحدث التكنولوجيات فيها بهدف ربح ثقة الزبائن، باتباع التشريع الإسلامي من جهة وإدخال المبتكرات التكنولوجية الحديثة في تقديم خدماتها من جهة أخرى (الصيرفة الإسلامية الالكترونية)؛

- تغيير وترشيد فكر الجزائريين تجاه البنوك الإسلامية لتطوير العمل المصرفي ككل والصيرفة الإسلامية بشكل خاص؛

- تعزيز البيئة القانونية التي تسمح بالعمل وفق الشريعة الإسلامية وتوعية الجمهور بأهمية الصيرفة الإسلامية؛

- فتح رأس مال البنوك الإسلامية للاكتتاب بنسبة 50% والنسبة المتبقية تكون من مساهمات قطاعات الدولة كوزارة الشؤون الدينية والشركات الإنتاجية الكبرى التابعة للدولة؛

- إنشاء لجنة وطنية على مستوى البنوك الإسلامية لمراقبة عمل المصارف وتوحيد الفتاوى الشرعية للبنوك الإسلامية؛

- تكوين خبراء في مجال الصيرفة الإسلامية؛

- إنشاء فروع للبنوك الإسلامية في كل الولايات؛

- مشاركة البنوك الإسلامية في الاستمارات الدولية مع الشركات المتعددة الجنسيات، وإعداد هذه البنوك للعمل كممول للاقتصاد الوطني ولخدمة المجتمع والأفراد؛

- الاستفادة من التجارب الدولية والعربية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية.

IV- تجربة بنك البركة الجزائري في تفعيل الصيرفة الإسلامية :

IV- 1- تعريف بنك البركة الجزائري:

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام و خاص)، تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، و بدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية شهر سبتمبر1991. أما في ما يخص المساهمين فيه، فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) و مجموعة البركة المصرفية (البحرين) في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات، و ذالك موافقة مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية، [11] حيث تعمل هيئة الرقابة الشرعية على التحقق من امتثال جميع المعاملات المصرفية إلى أحكام الشريعة الإسلامية وكذا تقديم النصح والتوجيه بما يحقق مقاصد الدين الحنيف.[12]

ومن أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري، نذكر:[13]

- 1991تأسيس بنك البركة الجزائري؛

- 1994الاستقرار والتوازن المالي للبنك؛
- 2000المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص؛
- 2002إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد؛
- 2006زيادة رأسمال البنك إلى 2،5 مليار دينار جزائري؛
- 2009زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري؛
- 2012تفعيل أول منظومة بنكية شاملة و مركزية متطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية؛
- 2016الريادة في مجال التمويل الإستهلاكي على مستوى القطر الجزائري؛
- 2017زيادة ثالثة لرأسمال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري؛
- 2018أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي، تصنيف مجلة (Global Finance)؛
- 2018من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المرودية؛
- 2018 من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية.

IV- 2- الخدمات التي يقدمها بنك البركة الجزائري:

يقدم بنك البركة الجزائري مجموعة متنوعة من الخدمات للمؤسسات والمهنيين وحتى الأفراد.

- بالنسبة للمؤسسات:

يوفر بنك البركة الجزائري توليفة متنوعة من المنتجات المالية للمؤسسات تعينها على إنجاز مشاريعها الاستثمارية وتلبية حاجياتها الاستغلالية، حيث يقترح صيغ تمويل مصادق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، ومنها: المرابحات، البيع لأجل، بيع السلم، الإجارة، الاستصناع، المشاركة، المضاربة، وغيرها.

كما يقدم بنك البركة الجزائري مجموعة من المنتجات التي تسهل تنفيذ عمليات التجارة الخارجية وتوفر حلول فعالة تخدم تطلعات عملائه في إطار وسائل الدفع الدولية كالتحويل الحر، التحصيلات والاعتمادات المستندية والكفالات الدولية.[14]

- بالنسبة للمهنيين:

يوفر بنك البركة الجزائري توليفة متنوعة من المنتجات المالية للمهنيين، حيث يقترح صيغ تمويل مصادق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، ومن بينها: المرابحات، البيع لأجل، بيع السلم، الإجارة، الاستصناع، المشاركة، والمضاربة في مجال الاستثمار(ادخار)، حيث يقترح بنك البركة الجزائري للمهنيين الراغبين في تنمية أموالهم في راحة وأمان مختلف أنواع حسابات الاستثمار والودائع، بالمبالغ والمدد التي يرغبونها. ويتم احتساب الأرباح على حسب نظام توزيع الأرباح المتفق عليه مسبقا تماشيا مع معايير الأحكام الشرعية الخاصة بعمليات المضاربة.

ولاعتباره بنكا شموليا فإن بنك البركة الجزائري يقترح لائحة من المنتجات المبتكرة والمتماشية ما آخر ما تعرضه التكنولوجية الحديثة استجابة لتطلعات المتعاملين لديه المتزايدين عددا واشتراطا. وعلى سبيل الذكر: خدمة تحويل الأموال عن طريق وسائل الدفع الآلية، المصرف عن بعد، بطاقات الدفع الالكتروني CIB، محطات الدفع الالكتروني TPE ، الشبابيك الآلية GAB.[15]

- بالنسبة للأفراد :

يعمل بنك البركة الجزائري على تطوير وتنويع منتجاته للأسر، حيث شهدت عودة التمويل الاستهلاكي إعادة بعث المنتجات البنكية الموجهة للأفراد مثل: سيارة البركة التي تسمح للأفراد باقتناء سيارة سياحية

منتجة أو مركبة بالجزائر، ودار البركة لاقتناء وبناء وتوسعة وتطوير السكن، بالإضافة إلى حزمة من المنتجات و الخدمات لتلبية الحاجيات المتزايدة للأسر و الأفراد.[16]

IV- 3- أهم صيغ التمويل الإسلامي في بنك البركة الجزائري:

- الإجارة أو الاعتماد الايجاري:

الاعتماد الايجاري هو عقد إيجار أصول مقرون بوعد بالبيع لفائدة المستأجر، و يتعلق الأمر بتقنية تمويل حديثة النشأة نسبيا، حيث يتدخل في هذه العملية ثلاثة أطراف أساسيين هم: مورد (الصانع أو البائع) الأصل، المؤجر (البنك أو المؤسسة إلى تشتري الأصل لغرض تأجيره لعميله)، والمستأجر الذي يؤجر الأصل الذي يحتفظ بحق الاختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير.

حيث يرجع حق ملكية الأصل للبنك خلال طول مدة العقد، غير أن حق الاستغلال يعود للمستأجر، وعند انتهاء مدة العقد يمنح للمستأجر أحد الخيارات الثلاث الآتية: العميل ملزم باقتناء الأصل (عقد إيجار تمليكي)، العميل له الخيار ما بين إعادة استئجار الأصل أو إعادته إلى البنك (عقد الاعتماد الايجاري)، أو يستأجر العميل مرة أخرى الأصل المؤجر (تجديد عقد الاعتماد الايجاري).

التأجير هو تقنية حديثة نسبيا لتمويل الاستثمارات (المنقولة وغير المنقولة). و يمكن أن يصنف ضمن صيغ التمويل المتوسطة والطويلة المدى، حيث يقدم قوة الضمان للبنك بوصفه المالك القانوني للعقار المؤجر، أما بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين، فإنه يتيح لهم تجديد معداتهم القديمة وبالتالي الاستفادة من آخر التطورات التكنولوجية، يمنح لهم ميزة عدم تجميد أموالهم على المدى المتوسط و الطويل في حالة اقتناء عن طريق التمويل الذاتي أو عن طريق تمويل استثماري حيث تقتصر التكاليف السنوية في إطار هذا التمويل على الإيجار فقط خلال هذه الفترة، مما يجعله محبذ لدى الشركات التي لديها صعوبة في تحقيق التوازن المالي، كما يمكن أن تستفيد الشركات التي تختار هذا النمط من التمويل من مزايا جبائية تتمثل في الفرق الإيجابي بين مبلغ الإيجار السنوي و مبلغ الاهتلاك الذي كان من الممكن أن يقيد ضمن حقوق الملكية في حالة ما إذا كان الأصل موضوع اقتناء، فضلا عن ترك مجال الاستخدام حق الخيار النهائي (شراء - إعادة – إيجار ثاني)، يسمح باختيار توقيت أنسب تبعا للظروف واحتياجات العمل[17].

- المرابحة:

هي عملية بيع بثمن الشراء مضاف إليه هامش الربح معروف و متفق عليه بين المشتري و البائع (البيع بربح معلوم)، ويمكن أن تكون عملية تجارية مباشرة ما بين بائع و مشتري، أو عملية تجارية ثلاثية ما بين المشتري الأخير (مقدم طلب الشراء) و بائع أول (المورد) و بائع وسيط (منفذ طلب الشراء)، و قد تم الأخذ بهذه الصيغة الأخيرة في العمليات المصرفية الإسلامية، حيث يتدخل البنك بصفته المشتري الأول بالنسبة للمورد وكبائع بالنسبة للمشتري مقدم الأمر بالشراء (العميل)، يشتري البنك السلع نقدا أو لأجل و يبيعها نقدا أو بتمويل لعميله مضاف إليه هامش الربح المتفق عليه ما بين الطرفين، فالمرابحة هي صيغة تمويلية تسمح للبنوك الإسلامية بالتمويل وفقا لمبادئها، سواء الاحتياجات الاستغلالية لعملائها (مخزونات، مواد، المنتجات الوسيطة) أو استثماراتهم[18].

- السلم:

هو عملية بيع مع التسليم المؤجل للسلع، وخلافا للمرابحة لا يتدخل البنك بصفته بائع لأجل للسلع المشتراة بطلب من عميله، و لكن بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا.

يسمح السلم للبنك بتقديم الأموال مباشرة للعميل مقابل شراء السلع و منحه مهلة لتسليم السلعة المشتراة. و علاوة على ذلك فان الوكالة تسمح للعميل بالتعامل مع زبائنه بصفة عادية شريطة أن يقوم بهذا العمل لحساب البنك في حدود قيمة السلع المشتراة من قبل البنك في إطار عقد السلم، حيث يوفر هذا النوع من التمويل فرصا اكبر و مرونة أكبر في تدخل البنك مع احترام مبادئ الشريعة الإسلامية. وبهذا الصدد، فإن السلم هو وسيلة مثلى لتمويل بعض النشاطات الاقتصادية مثل الفلاحة و الحرف والتصدير و الاستيراد و التعاونيات الشبانية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى قطاع التوزيع. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للسلم أن يكون صيغة بديلة لتطبيقات الخصم التجاري. حيث تأخذ الأوراق التجارية أو القيم المحتفظ بها من قبل العميل على سبيل ضمان التمويل في شكل السلم الذي سيمنح للعميل. وبالمقارنة مع الممارسات المصرفية التقليدية، يمكن للسلم أن يحل محل التمويلات القصيرة المدى مثل تسهيلات الصندوق و السحب على المكشوف و القروض الموسمية و التسبيقات على السلع[19].

- الاستصناع:

هو عقد مقاولة يطلب من خلاله الطرف الأول (المستصنع) من الطرف الثاني يدعى (الصانع) بصنع أو بناء مشروع يضاف إليه ربح يدفع مسبقا بصفة مجزأة أو لأجل، و يتعلق الأمر بصيغة تشبه عقد السلم مع الفرق أن موضوع الصفقة هو التسليم و ليس شراء سلع على حالها، و لكن مواد مصنعة تم إخضاعها لعدة مراحل لتحويلها، ويمكن أن يتدخل في صيغة الاستصناع المستعملة من طرف البنوك الإسلامية أطراف إلى جانب البنك: صاحب المشروع و المقاول في إطار استصناع مزدوج .

تسمح صيغة الاستصناع للبنك الإسلامي بالمساهمة في أشغال البناء والتركيب و الانتهاء من أعمال الكبرى. كما أنه يساعد على تمويل بناء منشآت الإنتاج والنقل والاستهلاك بناء على طلب المستخدمين و / أو البائعين، كما أنه يوفر حلا بديلا يتوافق مع تعاليم الإسلام إلى تقنية التسبيقات على الصفقات العمومية بموجب أسلوب الاستصناع المزدوج المذكور أعلاه[20].

- المشاركة:

هي مساهمة بين طرفين أو أكثر في رأسمال مؤسسة، مشروع أو عملية مع توزيع النتائج (خسارة أو ربح) حسب النسب المتفق عليها، حيث تتم هذه المساهمة أساسا على الثقة و مردودية المشروع أو المهنية، وكما هي مطبقة في بنك البركة الجزائري، تتم في أغلب الأحيان في شكل تمويل المشاريع أو العمليات الظرفية المقترحة من طرف العملاء، وهي تنجز حسب صيغتين هما المشاركة النهائية والمشاركة المتناقصة.

بالنسبة للمشاركة النهائية، يشارك البنك في تمويل مشروع بصفة دائمة و يقبض دوريا حصته من الأرباح بصفته مساهم صاحب المشروع، ويتعلق الأمر هنا بالنسبة للبنك في استخدام طويل أو متوسط المدى لموارده الدائمة (حقوق الملكية، ودائع استثمارية مخصصة و غير مخصصة ...)، و يمكن أن تكون حصة البنك في شكل مساهمة في شركة موجودة، تمويل لرفع رأسمال أو المساهمة في تشكيل رأسمال شركة جديدة (شراء أو اكتتاب سندات أو حصص اجتماعية). يطابق هذا النوع من المشاركة التطبيقات المصرفية التقليدية في الإيداعات الدائمة التي تقوم بها البنوك إما لمساعدة تشكيل مؤسسات أو لضمان مراقبة المؤسسات الموجودة.

أما بالنسبة للمشاركة المتناقصة، يساهم البنك في تمويل مشروع أو عملية بنية تنازل تدريجيا من المشروع أو العملية و هذا بعد انسحاب صاحب المشروع الذي يسدد للبنك حصته من الأرباح العائدة له،

كما يمكنه تخصيص كل أو جزء من حصته لتسديد حصة رأسمال البنك. و بعد أن يسترجع البنك رأسماله والأرباح العائدة له، ينسحب من المشروع أو العملية. تشبه هذه الصيغة المساهمات الظرفية في البنوك التقليدية.

يقدم تمويل المشاركة بسبب مرونته و طبيعة مساهمته العديد من المزايا للبنوك الإسلامية وللمتعاملين الاقتصاديين:

بالنسبة للبنوك الإسلامية، تمنح هذه الصيغة إمكانية توظيف الموارد على المدى المتوسط و الطويل، ويمكن أن يكون مصدر دخل منتظم ومستمر لتمكينها من توفير لمساهميه ومودعيه نسبة أرباح مثيرة للاهتمام للغاية. و بالإضافة إلى التمويل الظرفي للعمليات التجارية القصيرة المدى (بالخصوص بيع السلع على حالتها أو التصدير والاستيراد) و أخذ المساهمات، يمكن للمشاركة أن تأخذ شكل من أشكال التمويل المتوسط و الطويل المدى، فهي تشكل طريقة التمويل الأنسب لاحتياجات دورات إنشاء وتطوير المؤسسات في إنشاء و/ أو رفع رأس المال و في شراء و / أو تجديد معدات الإنتاج، كما أن المشاركة مطلوبة بكثرة من قبل المطورين لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين (الشركاء)، فإن مبدأ تقاسم المخاطر يجعل من المشاركة مصدر تمويل جذاب، ذلك أن ربح البنك بعيد أن يكون تكلفة مالية ثابتة، بل هو مساهمة متغيرة مرتبطة مباشرة بنتيجة الاستغلال، وفي حال وقوع الخسارة، فإنه لا يمكن للبنك المطالبة بأي تعويض، ولكن المطلوب أن يتحمل نصيبه من الخسارة بصفته شريك، وهذا يدل على أهمية دراسة المخاطر والربحية للعمليات والمشاريع المقترحة لهذا النوع من التمويل.

بالنسبة للمشاركة المتناقصة فإنها تسمح للبنوك الإسلامية منح لأصحاب الصفقات العمومية (أو غيرها)، تسبيقات على الصفقات مع تقاسم هامش الربح الناتج على تكلفة الانجاز، حيث تتم عملية الدفع على أساس وضعيات الانجاز مع الاستناد على كل الوثائق المثبتة، و يتم الاقتطاع من التسديدات المجراة من قبل صاحب المشروع عن طريق المحاسب المكلف بالدفع، طبقا لأحكام عقد الرهن الحيازي للصفقة والواجب تحصيله في مثل هذه العمليات. غير أنه من الضروري أن تأخذ في الاعتبار متطلبات الشريعة الإسلامية في هذا المجال، و تلبي أيضا التمويلات الممنوحة في شكل مشاركة الاحتياجات التمويلية للوحدات الصغيرة من قطاع الحرف، والسياحة، والمطاعم وغيرها، إذ تستفيد هذه القطاعات بالكثير من الامتيازات الضريبية و طلب مستقر و هي تفوق بكثير السلبيات المذكورة أعلاه[21].

V- الخلاصة :

إن تطبيق الصيرفة الإسلامية وتبني وإدماج أدوات التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي الجزائري تتحكم فيه عدة عوامل و تعترضه جملة من المعيقات، منها ما يتعلق بالإطار القانوني والتشريعي ومنها ما يتعلق بالموارد البشرية، وهذا ما يفرض على القائمين على المنظومة المالية والمصرفية بما فيهم بنك البركة الجزائري، اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذه التحديات ومن ثم تعزيز تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتطويرها.

1.V. استنتاجات البحث:

تم التوصل من خلال هذه الورقة البحثية إلى جملة من النتائج، نذكر منها ما يلي:

- تستمد الصيرفة الإسلامية أحكامها من فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية، إذ تنضبط صيغ استقطابها وتوظيفها للأموال بضوابط الشريعة الإسلامية ووفقا لصيغ البيوع والمشاركات. لتقديم ثروة عينية

أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص يريدها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية، وهي تتميز بخاصيتي المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية؛

- يتعرض العمل البنكي الإسلامي إلى مخاطر عالية بسبب اعتماده في نشاطه على أموال المودعين، حيث تنقسم هذه المخاطر إلى المخاطر المالية، المخاطر التشغيلية، المخاطر القانونية، ومخاطر محدودية المنتجات؛

- يمكن إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية من خلال إتباع إجراءات سليمة لإدارة وتنفيذ عناصر إدارة المخاطر، في ظل التأكد من وجود نظام رقابة كاف يتضمن إجراءات مناسبة للمراجعة والمطابقة، مع التأكد من جودة نوعية ودقة توقيت تقارير الإبلاغ عن المخاطر التي تقَدم للسلطات الرقابية، أما فيما يتعلق بأصحاب حسابات الاستثمار، فينبغي تقديم إفصاح عن المعلومات لهؤلاء بصورة منتظمة لكي يتمكنوا من تقييم المخاطر المحتملة لاستثماراتهم والعوائد عليها؛

- تستند أعمال الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى مجموعة من الفروع والمؤسسات المالية الإسلامية العربية والمتمثلة في: بنك البركة الجزائري، بنك السلام، المؤسسة العربية المصرفية، النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر AGB، إلى جانب نوافذ لبنوك تقليدية محلية؛

- تدعّم الإطار القانوني والتشريعي لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر بصدور القانون 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية، ولا سيما فيما يتعلق بفتح النوافذ الإسلامية؛

- تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر تحديات اختلاف المبادئ و القوانين بين المصرف الإسلامي و المصرف التقليدي، عدم تطوير النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية، عدم فهم المتعاملين مع المصارف الإسلامية لطبيعة عملها ، وافتقار موظفي البنوك الإسلامية للتأهيل و التكوين و الكفاءة؛

- يتطلب تفعيل نجاح التمويل الإسلامي في الجزائر رقمنة العمل في البنوك الإسلامية، تعزيز البيئة القانونية التي تسمح بالعمل وفق الشريعة الإسلامية وتوعية الجمهور بأهمية الصيرفة الإسلامية، فتح رأس مال البنوك الإسلامية للاكتتاب بنسبة 50% ، إنشاء لجنة وطنية على مستوى البنوك الإسلامية لمراقبة عمل المصارف وتوحيد الفتاوى الشرعية للبنوك الإسلامية، تكوين خبراء في مجال الصيرفة الإسلامية، تعزيز إنشاء فروع للبنوك الإسلامية في كل الولايات، إعداد هذه البنوك للعمل كممول للاقتصاد الوطني ولخدمة المجتمع والأفراد ومشاركتها في الاستمارات الدولية، والاستفادة من التجارب الدولية والعربية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية.

- يوفر بنك البركة الجزائري توليفة متنوعة من المنتجات المالية للمؤسسات، المهنيين والأفراد، للمساهمة في إنجاز المشاريع الاستثمارية من خلال صيغ تمويل مصادق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، ومنها: المرابحات، بيع السلم، الإجارة، الاستصناع، والمشاركة؛

- يقترح بنك البركة الجزائري لائحة من المنتجات المبتكرة والمتماشية ما آخر ما تعرضه التكنولوجية الحديثة استجابة لتطلعات المتعاملين لديه ومنها: خدمة تحويل الأموال عن طريق وسائل الدفع الآلية، المصرف عن بعد، بطاقات الدفع الالكتروني CIB ، محطات الدفع الالكتروني TPE ، والشبابيك الآلية GAB ، في ظل إعادة بعث المنتجات البنكية الموجهة للأفراد(سيارة البركة ودار البركة).

2.V. اختبار الفرضيات:

على ضوء النتائج، فقد تبين ما يلي:

- خطأ الفرضية الأولى (ربما يقصد بالصيرفة الإسلامية الأعمال البنكية الصادرة عن البنوك الإسلامية)، ذلك أن أعمال الصيرفة الإسلامية ليست حكرا على البنوك الإسلامية، فقد تبين من خلال الدراسة وجود نوافذ إسلامية في بنوك تقليدية تقدم صيغ التمويل الإسلامي، وبالتالي يصنف هذا الجزء من أعمالها ضمن الصيرفة الإسلامية؛

- خطأ الفرضية الثانية (ربما لا يزال النظام المصرفي الجزائري حديث العهد بالصيرفة الإسلامية)، حيث بينت الدراسة أن تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر كانت الأسبق في المغرب العربي، بداية بتأسيس بنك البركة الجزائري سنة 1990، وهو أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر، ثم تلاه بنك السلام الذي دخل السوق المصرفية سنة 2008، ثم المؤسسة العربية المصرفية، والنافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر AGB، كما سمحت الحكومة لبنوك عمومية بفتح نوافذ إسلامية بدء سنة 2017 بداية بـ"القرض الشعبي الجزائري"، "الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط"، و"بنك التنمية المحلية" ؛

- خطأ الفرضية الثالثة (قد تعتمد الصيرفة الإسلامية في بنك البركة الجزائري على التمويل بالمشاركة)، ذلك أن الصيرفة الإسلامية تقوم على صيغ المشاركات والبيوع وكل تدفق نقدي يرتبط بالاقتصاد الحقيقي من السلع والخدمات أو البيوع أو الأصول، حيث يوفر بنك البركة الجزائري توليفة من المنتجات المالية للمؤسسات، المهنيين والأفراد، باعتماد صيغة المشاركة إلى جانب صيغ أخرى، أهمها: الإجارة، المرابحة، السلم، والاستصناع.

3.V. مقترحات البحث:

بناء على النتائج السابقة، يمكن تقديم جملة من التوصيات لتفعيل وتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وبالأخص في بنك البركة الجزائري، ونذكر منها ما يلي:

-إدراج ملف تفعيل وتطوير الصيرفة الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية والمالية، وإعطائه المكانة اللائقة ضمن أولويات إصلاح الإقتصاد الجزائري؛

- ضرورة سن قانون خاص للمالية الإسلامية، وتطبيق نظام 02 - 20 بتجسيد الصيغ الواردة فيه لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر من أجل تشجيع الادخار ومحاربة ظاهرة الاكتناز؛

- إنشاء معهد للصيرفة الإسلامية، أو على الأقل إنشاء قسم خاص بالصيرفة الإسلامية بالمدرسة العليا للصيرفة في الجزائر من أجل تكوين خبراء في الصيرفة الإسلامية، والتكثيف من الدورات التكوينية لإطارات و عمال المصارف التقليدية التي تقدم صيغ التمويل الإسلامي من خلال إنشاء مركز تدريبي مصرفي لتأهيلهم و استيعاب آليات الرقابة على الصيرفة الإسلامية؛

-إيجاد معالجات محاسبية تراعي خصوصيات المنتجات المصرفية و المالية المستوحاة من أحكام الشريعة لتوجيه المؤسسات الإدارية والاقتصادية المختلفة للتعامل مع منتجات الصيرفة الإسلامية ضمن النظام المحاسبي و المالي التقليدي الساري المفعول وبالتالي توسيع شبكة التعامل المصرفي الإسلامي؛

- التوجه نحو فتح بنوك إسلامية بدل الشبابيك مما يشجع الفرد الجزائري أكثر ويزيد من ثقته في شرعية الصيرفة الإسلامية لاستقطاب مزيد من المدخرين والمستثمرين الرافضين للتعامل بالفوائد الربوية، مع الحفاظ على تشجيع المؤسسات المصرفية والمالية التقليدية على تقديم منتجات متماشية مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

-إنشاء إدارة خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية لدى بنك الجزائر للإشراف والرقابة والتوجيه على أعمال الصيرفة الإسلامية، والعمل على تخفيف أعباء المخاطرة في ظل تضافر الجهود لتوفير بيئة مناسبة للصيرفة الإسلامية، إلى جانب تكثيف برامج الدعم الحكومي لمساندة الصيرفة الإسلامية؛

- العمل في بنك البركة الجزائري على ابتكار أدوات مالية إسلامية جديدة بحثا عن الربح في الأجل القصير (بمراعاة موافقة الهيئة الشرعية) وتجربتها لتنمية وتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

- قيام بنك البركة الجزائري بحملات تحسيسية حول صيغ التمويل الإسلامي التي يقدمها، وتنظيم ملتقيات وندوات علمية حول الصيرفة الاسلامية لتعريف العملاء و المتعاملين الاقتصاديين على اختلاف أنشطتهم بصيغ التمويل الإسلامي، مع استعراض التجارب و النماذج العربية و الدولية الرائدة في هذا المجال للاستفادة من خبرتها في تفعيل الصيرفة الإسلامية وتطويرها.

4.V. آفاق البحث:

يفتح هذا البحث أفقا واسعة للبحث في جوانب متعلقة بالصيرفة الإسلامية جديرة بالدراسة مستقبلا، ومنها ما يلي:

- دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر المصرفية؛
- دور التكنولوجيا في تطوير الصيرفة الإسلامية؛
- المؤشرات المالية والمحاسبية لتقييم الاستثمارات في ظل المعايير الإسلامية؛
- الابتكارات المالية الإسلامية؛
- السوق المالية الإسلامية.

- الإحالات والمراجع :

[1] رشيد زرقط، **بدائل التمويل في النظام المالي الإسلامي دراسة حالة الصيرفة الإسلامية بدولة السودان للفترة 1991-2014**، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة02، 2016/2015، ص70.

[2] فريدة سحاي، سليمان بوفاسة، **الهندسة المالية الإسلامية بين آفاق الابتكار وحتمية المخاطر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد10، العدد 03، ص322.

[3] مسعودة بن لخضر ، محمد صلاح، طلال زغبة، **الاستثمار المسؤول اجتماعيا فرصة للتمويل الإسلامي في ظل تحقيق التنمية المستدامة عرضة بعض التجارب الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد01، 2017، ص52.

[4] فريدة سحاي، سليمان بوفاسة، مرجع سبق ذكره، ص123.

[5] سعيدة ضيف، **إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص43.

[6] عبد الرزاق بوعيطة، **تقييم الدور الاقتصادي لمصرف السلام الإسلامي دراسة مقارنة بين مصرف السلام السوداني ومصرف السلام الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد02، 2019، ص775.

[7] زبير عياش، فطيمة فنازي، طلال عباسي، **كفاءة البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الجزائري دراسة حالة بنك السلام**، 2019، ص05 ، على الرابط: https://www.researchgate.net/publication/340163954 (2021/04/12)

[8] العونية بن زكورة، **التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر آفاق وتطلعات**، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص251.

[9] حبيبة عبدلي، وفاء عبدلي، هالة عبدلي، **الصيرفة الإسلامية في الجزائر واقع وتحديات**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص76.

[10] ميدون سيساني، اسماعيل بن قانة، **آفاق البنوك الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2018، ص ص 79-80.

[11] https://www.albaraka-bank.com (consulté le 01/04/2021)

[12] https://www.albaraka-bank.com/finance-islamique/#comite (consulté le 15/04/2021)

[13] https://www.albaraka-bank.com (consulté le 01/04/2021)

[14] https://www.albaraka-bank.com/marche-entreprise (consulté le 16/04/2021)

[15] https://www.albaraka-bank.com/marche-professionnel (consulté le 12/04/2021)

[16] https://www.albaraka-bank.com (consulté le 01/04/2021)

[17] https://www.albaraka-bank.com/finance-islamique/#formules (consulté le 15/04/2021)

[18] https://www.albaraka-bank.com/finance-islamique/#formules (consulté le 15/04/2021)

[19] https://www.albaraka-bank.com/finance-islamique/#formules (consulté le 15/04/2021)

[20] https://www.albaraka-bank.com/finance-islamique/#formules (consulté le 15/04/2021)

[21] https://www.albaraka-bank.com/finance-islamique/#formules (consulté le 15/04/2021)